

## الانتخابات المرتقبة في الصومال.. خلل الأولويات بين الأقاليم

سيناريوهات نظام المحاصصة القبلية أو الاقتراع المباشر أو التأجيل تسيطر على المشهد

يقود خلل الأولويات بالنسبة للأقاليم الصومالية في كيفية إجراء الانتخابات المزمعة بعد ثلاثة أشهر من الآن، إلى الكثير من السيناريوهات المحتملة، التي قد تجعل الدولة التي تعاني من ويلات الإرهاب تدور في حلقة مفرغة قد لا تتمكن من إرضاء كافة الأطياف السياسية، ولا سيما المخاوف من عدم إجرائها في موعدها رغم وجود قانون انتخابي جديد يتوقع مراقبون أن يؤسس إلى عدالة سياسية في بلد الكلمة الفصل فيه للقبائل.

مقديشو - يشعر مراقبون للشأن السياسي الصومالي بالقلق حيال مآلات الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة، إذ لا يزال المشهد السياسي ضبابيا في ما يتعلق بالإلية التي ستجرى بها الانتخابات، وسط سجالات دائر يزداد سخونة بين الحكومة والمعارضة وبين الأقاليم التي تعد عنصرا مهما في معادلة بسط الاستقرار ومكافحة الإرهاب. وهناك قضايا محل خلافات عميقة في مواقف الولايات الإقليمية الخمس وهي جوبالاند وجنوب غرب الصومال وهيرشيبيلي وجلمدغ بونت لاند، حيث يتركز التباين في الرؤى على ثلاث مسائل أساسية تتعلق بدور اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والدوائر الانتخابية ودور الأحزاب السياسية.

ويعتقد مركز مقديشو للدراسات الاستراتيجية أنه يبدو للوهلة الأولى أن الرؤى غير متطابقة بخصوص طريقة إجراء الانتخابات، لكن التحركات المعلنة تنفي عكس ذلك تماما، وتؤكد على وجود تطابق كامل في المواقف بين الولايات الإقليمية حيال معظم المسائل والقضايا العالقة.

ويعلق السيناريو الثالث بإجراء الانتخابات وفق نظام المحاصصة القبلية المعمول به منذ سنوات وقيل إقرار القانون الجديد، وهو مقترح مرفوض من الحكومة الاتحادية وكذلك من المجتمع الدولي، وأيضا من طيف واسع من المراقبين الصوماليين الذين يرونه لا يحقق العدالة كما أنه يهشم قبائل لصالح أخرى.

ويؤكد برلمانيون أن الحكومة تسعى إلى عقد انتخابات شعبية عبر الاقتراع المباشر لا يتم إقصاء أحد فيها وموقفها هذا قانوني ويتسق مع مسار قانون الانتخابات الذي صادق عليه الرئيس والبرلمان بمجلسه (الشعب والشيوخ)، حيث أنه من غير القانوني تنظيم انتخابات غير مباشرة عبر المحاصصة القبلية، في ظل تمسك الحكومة ولجنة الانتخابات المستقلة بإجراء السباق عبر الاقتراع المباشر وفق القانون الجديد. وهذا الأمر يقطع مع الرأي السائد بأن هناك محاصصة حزبية هذه المرة، فقد كانت الحكومة السابقة مجبرة على إجراء انتخابات غير مباشرة لغياب قانون انتخابات متفق عليه يحدد آلية الانتخابات في البلاد، عكس الحكومة

السياسي الصومالي بالقلق حيال مآلات الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة، إذ لا يزال المشهد السياسي ضبابيا في ما يتعلق بالإلية التي ستجرى بها الانتخابات، وسط سجالات دائر يزداد سخونة بين الحكومة والمعارضة وبين الأقاليم التي تعد عنصرا مهما في معادلة بسط الاستقرار ومكافحة الإرهاب.

وهناك قضايا محل خلافات عميقة في مواقف الولايات الإقليمية الخمس وهي جوبالاند وجنوب غرب الصومال وهيرشيبيلي وجلمدغ بونت لاند، حيث يتركز التباين في الرؤى على ثلاث مسائل أساسية تتعلق بدور اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والدوائر الانتخابية ودور الأحزاب السياسية.

ويعتقد مركز مقديشو للدراسات الاستراتيجية أنه يبدو للوهلة الأولى أن الرؤى غير متطابقة بخصوص طريقة إجراء الانتخابات، لكن التحركات المعلنة تنفي عكس ذلك تماما، وتؤكد على وجود تطابق كامل في المواقف بين الولايات الإقليمية حيال معظم المسائل والقضايا العالقة.



محمد علي نور  
الخلاف بين الأحزاب  
يتعلق بإدارة الحكومة  
الاتحادية

وقال محمود علي نور الباحث السياسي الصومالي إن الخلاف بين الأحزاب السياسية في الأقاليم يقتصر على كيفية إدارة المشهد برتمته، وكذلك لغة التخاطب مع الحكومة الاتحادية من حيث الشدة والبرودة فبعضها يفضل مجاملة الرئيس محمد عبدالله فرماجو والحكومة الاتحادية اتقاء ردود أفعالها.

## انتخابات شعبية

مهد توقيع فرماجو، قانون الانتخابات الجديد المسمى "صوت واحد لشخص واحد" بعد تمريره في البرلمان، الطريق لتنظيم أول انتخابات برلمانية عبر "الاقتراع الشعبي المباشر" منذ عقود، بدلا من نظام المحاصصة القبلية. ووفق القانون الجديد، فإن أعضاء البرلمان يجري انتخابهم عبر اقتراع



## الانتخابات قد تغير تموضع الكراسي

على ما يبدو، هو تحقيق قدر كبير من مصالحها لدى الحكومة الاتحادية ولاسيما في ما يتعلق بالعدم المالي، وعلاقتها مع الخارج.

## التباين في الرؤى يتركز على ثلاثة مسائل تتعلق بدور اللجنة المستقلة للانتخابات والدوائر الانتخابية ودور الأحزاب

ويتلخص السبب الثالث في رفضها تحقيق أي إنجاز للرئيس فرماجو الذي بات بامس الحاجة إلى الانتصار في ما يخص تعزيز الديمقراطية وهو براهن على وضع نظام جديد للانتخابات يعزز حظوظه في إعادة انتخابه لولاية ثانية. وبينما لا ترغب ولاية هيرشيبيلي بإشارة غضب الحكومة الاتحادية في هذا المسار، تتسم مواقف ولاية جلمدغ بالغموض لأن رئيسها أحمد قورقور يريد أن يمسك العصا من الوسط وأنه واثق من نفسه ولا تواجه إدارته أي خطر على الآل في الوقت الحالي بعد أن شكل حكومة تضم جميع الأطراف السياسية.

وترفض ولايتا بونت لاند وجوبالاند سياسات الحكومة الاتحادية تجاه مواقف الولايات الإقليمية ليونة ومرونة، وأن رؤيتها أقرب إلى رؤية الحكومة الاتحادية، خصوصا في ما يتعلق بدور اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وأنها لا تمنع أن تتولى إدارة العملية الانتخابية لكنها ترفض، رغم توقيعها على اتفاقية طوسميريب 3، قطعا أن تتعدد الدوائر الانتخابية وتدعو لإجراء انتخابات في

دائرة واحدة. وكذلك لا تفضل أن تجري الانتخابات على أساس الأحزاب السياسية. وعلى النقيض من ذلك ويرى الباحث الصومالي علي نور أن الموقف المتشدد لهذه الولاية مبني على عدة نقاط جوهرية تتمثل في تعزيز مكانتها وموقعها في المشهد السياسي الصومالي وإظهار نفسها طرفا قويا وقادرا على توجيه المشهد السياسي ورقما صعبا لا يمكن الاستهانة به في أي حال من الأحوال. وأوضح نور أن النقطة الثانية، التي تبرز بها الولاية رؤيتها لهذه القضية، حيث باتت محل خلاف عميق

ويعد موقف ولاية جنوب غرب الصومال تجاه هذه النقاط المذكورة سابقا من أكثر مواقف الولايات الإقليمية ليونة ومرونة، وأن رؤيتها أقرب إلى رؤية الحكومة الاتحادية، خصوصا في ما يتعلق بدور اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وأنها لا تمنع أن تتولى إدارة العملية الانتخابية لكنها ترفض، رغم توقيعها على اتفاقية طوسميريب 3، قطعا أن تتعدد الدوائر الانتخابية وتدعو لإجراء انتخابات في

دائرة واحدة. وكذلك لا تفضل أن تجري الانتخابات على أساس الأحزاب السياسية. وعلى النقيض من ذلك ويرى الباحث الصومالي علي نور أن الموقف المتشدد لهذه الولاية مبني على عدة نقاط جوهرية تتمثل في تعزيز مكانتها وموقعها في المشهد السياسي الصومالي وإظهار نفسها طرفا قويا وقادرا على توجيه المشهد السياسي ورقما صعبا لا يمكن الاستهانة به في أي حال من الأحوال. وأوضح نور أن النقطة الثانية، التي تبرز بها الولاية رؤيتها لهذه القضية، حيث باتت محل خلاف عميق

الحالية التي أمامها قانون انتخابات يحدد مسار ونوعية الانتخابات المزمعة. وفي وقت سابق من هذا العام، أكد الرئيس الصومالي، في كلمته بافتتاح الدورة السابعة للبرلمان، إجراء الانتخابات المقبلة في موعدها، وقال إن "الشعب هو الفيصل في الانتخابات ليختار من يجلس في الكرسي".

## مواقف متناقضة

غير أن هذا التأكيد لم يبديد مخاوف أحزاب المعارضة من سعي الحكومة إلى التمديد لفترة ولاية ثانية، في ظل إصرارها على إلية انتخابات شعبية، ظلت المعارضة تعارضها بشدة نظرا لعدم توفر الوقت الكافي للإعداد، وعدم وجود الوضع الأمني المناسب لذلك، وفق تصريحات سابقة لقيادات بالمعارضة. في الصومال تظهر بوضوح أن رؤساء الولايات الإقليمية الثلاث جلمدغ وجنوب غرب الصومال وهيرشيبيلي لا يمانعون المشاركة في مؤتمر جديد يعقد في مقديشو للبحث من جديد في مصير الانتخابات ولا يهتمهم سوى من يدخل في البرلمان المقبل لضمان استمرار حكمهم في المرحلة ما بعد الانتخابات.

## الحدود المنفلتة معضلة تستنزف السودان وتقلق إريتريا

صالح تثبيتت أركان السلام المطلوب تحقيقه سريعا في كل أقاليم البلاد، في ظل التدخل القوي بين قادة حركات مسلحة وجهات إقليمية شكلت دعما لتصوراتها في السابق. وأوضح أستاذ العلوم السياسية بجامعة أفريقيا العالمية في الخرطوم، محمد خليفة صديق، أن الخرطوم تريد تثبيت الهدوء في شرق السودان تحديدا، لأن الأوضاع يمكن أن تنفلت من عقالها، وتندرج في إقليم ينطوي على كل مكونات الاضطراب التقليدي، حيث تتداخل فيه عوامل قبلية مع أخرى سياسية تصعب مهمة السيطرة عليه.

وأضاف صديق لـ "العرب" أن السلطة الانتقالية تعمل على إبعاد الأدوار الأمنية الداعمة للقبائل شرق السودان عقب الحديث عن محاولات يقوم بها البعض للدفع نحو زيادة تازيم الأوضاع، خوفا من انتقال عدواها إلى أقاليم تفتقر للحد الكبير من التماسك.

ولم يستبعد صديق أن يلجأ البرهان إلى اللعب بورقة إغلاق الحدود مجددا، إذا استمر العبث القادم من الخارج بأمن شرق السودان، وإريتريا بدورها يمكن أن تتضرر عند حدوث تدهور كبير، وستلحق بها تداعيات سلبية وقت وقوع اشتباكات واسعة، ومن مصلحتها وكيفية دوائر في الخرطوم أن تنوع علاقات الخرطوم الخارجية يصب في

السودان إلى تأمين الحدود بالتفاهم مع القيادة الإريترية، ومحاولة تطوير عوامل التوتر كمقدمة لحصار التحركات القبلية في الداخل. وتؤمن بأنه كلما قطعت الإمدادات التي تصل إلى هذه القبائل من الخارج نجحت في فرض الأمن في شرق البلاد، الذي يعاني من تدخلات تقوم بها قوى إقليمية على غرار تركيا وقطر للسيطرة على الموانئ المطلة على البحر الأحمر في تلك المنطقة.



ويضع السودان نصب عينيه ضرورة توفير شبكة أمان مع دول الجوار المتاخمة لحدوده الأربعة، من الشمال والجنوب والشرق والغرب، وسد المنافذ أمام أي تدخل خارجي يتسرب نحو أقاليم الهامش، وهو ما انعكس في تغليب الحوار والدبلوماسية والتعاون الاقتصادي والأمني مع كل من إثيوبيا ومصر وتشاد وإريتريا وغيرها. وتعتقد دوائر في الخرطوم أن تنوع علاقات الخرطوم الخارجية يصب في

الحدود بين البلدين بعد إغلاقها لعام ونصف العام في أواخر عهد البشير، واتخاذ الترتيبات اللازمة لتأمينها. وقالت استاذة العلاقات الدولية بجامعة الخرطوم، تماضر الطيب، لـ "العرب" إن جزءا من الصراع الدائر في شرق السودان يرتبط بالعلاقات المتداخلة بين القبائل، فقبيلة البني عامر تنحدر من إريتريا، قبل أن تستوطن في السودان، بينما تعد قبيلة النوبة المتخاصمة معها سودانية الأصل، وتظهر تلك النزعات وقت احتدام الاشتباكات.

وأحد أوجه الاعتراض على تعيين والي كسلا الجديد (صالح محمد صالح) هو أن جذوره إريترية، غير أن تماضر الطيب لا ترى أن إريتريا يمكن أن تلعب دورا فاعلا في إنهاء أزمات الشرق، المرتبطة بقضايا داخلية، وتحتاج إلى جهود مضيئة، وسوف يظل دور أسمرأ قاصرا على الجوانب الأمنية في مسألة ضبط الحدود.

وتتزايد أهمية الدور الإريترية حال اندلاع مناوشات حدودية، وقيام السلطات الأمنية في أسمرأ بمنع مجموعات قبلية من دخول الأراضي السودانية، وعدم صب الزيت على النار، بما يضاعف توتر الأوضاع في كسلا. وتوسع السلطة الانتقالية في

ارتفاع مستوى التوافق حول تفاصيلها، خاصة المتعلقة بضبط الحدود التي تشهد حراكا نشطا من جانب قبيلة البني عامر التي يتوزع مواطنوها بين إريتريا وشرق السودان. وتعد زيارة البرهان إلى إريتريا الثانية له منذ الإطاحة بنظام عمر البشير، بينما زار أفورقي الخرطوم في يونيو الماضي، وأجرى مباحثات مطولة شملت نواحي أمنية وسياسية.

واتفق البرهان وأفورقي، في زيارة سابقة أداها الأول إلى أسمرأ، على فتح



البرهان يراهن على أسمرأ في ضبط الحدود

إنها تعمل على تغذية الصراع. وتحاول السلطة الحاكمة في الخرطوم استثمار علاقتها الجيدة بالنظام الإريترية لضبط علاقات شرق السودان في ظل شكوك بوجود أطراف تحاول إبقاء الشرق منطقة صراع لا تعاون بين البلدين.

ويرى مراقبون أن وجود مدير جهاز الأمن والمخابرات العامة، اللواء جمال عبدالمجيد وكذلك رئيس هيئة الاستخبارات العسكرية، اللواء ياسر محمد عثمان، ضمن الوفد المرافق للبرهان، يؤكد غلبة التفاهات الأمنية

الخرطوم - طغت الأبعاد الأمنية على زيارة رئيس مجلس السيادة السوداني، الفريق أول عبدالفتاح البرهان، إلى أسمرأ، لوقف توترات شرق السودان عقب حدوث اشتباكات قبلية استمرت أكثر من أسبوعين.

وتكشفت مصادر أمنية لـ "العرب" أن لدى الخرطوم معلومات حول وجود تحركات قادها محسوبون على قبيلة البني عامر، ومعهم منتمون إلى الحركة الإسلامية في السودان التي لديها ديناميكية على الحدود المشتركة، تسهم في إشعال النيران.

وأكدت وجود توافق كبير لتشكيل لجان أمنية من الجانبين لضبط الحدود، لكن الأمر بحاجة إلى المزيد من المشاورات، بشأن طبيعتها وأماكن انتشارها، لمنع اندلاع معارك مع القبائل المتواجدة في المنطقة، وهو ما يقصر استمرار الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في البلدين، للتوافق حول المرتكزات الأمنية الصائبة. وأعلنت الأجهزة الأمنية المحلية، وأكدت عودة الأوضاع إلى طبيعتها في كسلا، وانتهاء مظاهر الجريمة والانفلات، غير أن الحكومة المركزية تخشى أن تواجه صعوبات جمة في السيطرة عليها تماما في المستقبل، وهو ما يتطلب تنسيقا أمنيا دقيقا مع إريتريا، لمنع تسرب عناصر منها قبل